العدد السابع والثامن
السَّنة الرَّابعة ـ المجلدان الأول والثَّاني
محرم ـ رجب ١٤٤٢هـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

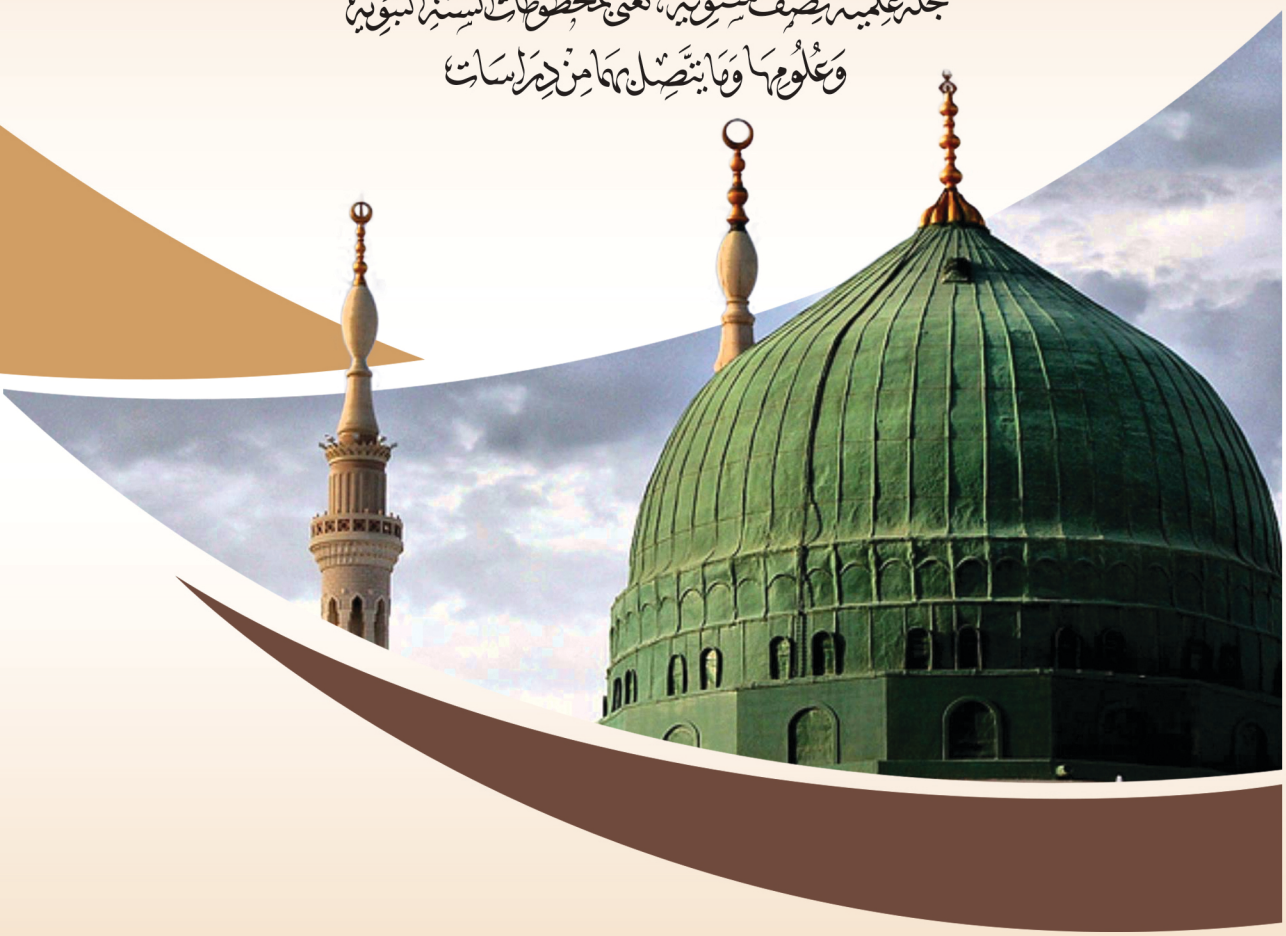

وقف السنة والتراث النبوي

قال عبد الله بن المبارك ﷺ :

«الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

بابٌ يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

استنطاقُ النَّصِّ واستثمارُ الواقع والقرائن وأثرُه في حلِّ الإشكالات المظنونة في «الصحيحين» وغيرهما

صلاح فتحي هَلَل

المقدِّمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا فيه» ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صَلِّ اللهمَّ وسَلِّم وبَارِكْ عليه ﷺ، وارْضَ اللهمَّ عَنْ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامين رضي الله عنهم، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

وبعد.

فقد كان أبو عليٍّ النيسابوريُّ الحافظُ مُلْهَمًا حين قال: «لَمْ يَكُنْ بِالعِرَاقِ فِي أَقرَانِ أَبِي مُحَمَّدٍ بنِ صَاعِدٍ أَحَدٌ فِي فَهْمِهِ، **وَالفَهْمُ عِنْدَنَا أَجَلُّ مِنَ الحِفْظِ**»[(١)]. قال: «وهو فوقَ ابنِ أبي دَاوُدَ في الفَهْمِ والحِفْظِ»[(٢)].

وكذا قال أحمدُ بن عَبْدَانَ الشِّيرَازِيُّ: «هُو أكثرُ حديثًا مِن محمدِ بنِ محمدٍ البَاغَنْدِيِّ، **ولا يَتَقَدَّمُه أحدٌ في الدِّرَايَةِ**»[(٣)].

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٤/ ٣٦١)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٦) و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٤٩) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٥٠٤).

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٧٧٦).

(٣) كتب الذهبي الثلاثة السابقة.

و«سُئِلَ ابنُ الجِعَابِيِّ[١]: هل كانَ ابنُ صَاعِدٍ يَحْفَظُ؟ فَتَبَسَّمَ وقالَ: لا يُقالُ لأبي محمدٍ: يَحْفَظ؛ **كانَ يَدْرِي**»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ في خاتمة كتابه في «الثقات»: «الحديثُ لا يكتُبه كلُّ إنسانٍ، ولا يحفظه كلُّ مَن يكتُبه، **ولا يُمَيِّزه كلُّ حافظٍ**»[٣].

وقال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ في خاتمة «الجمع بين الصحيحين»: «هذا آخِرُ مَا قَصَدْنا إليه مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، وتَمْييزِ مَا اتَّفَقَا عليه مِنَ المُتُونِ المُخَرَّجَةِ فيهما، وما انفرَدَ به أحدُهُمَا منها، مُسْتَقْصًى على ما شَرَطْنَاهُ، مُرَتَّبًا على ما بَدَأْنَا به وبَيَّنَّاه، مَعَ الاختصارِ المُعِين على سرعةِ الحفظ والتَّذْكار، وَلَمْ يَبْقَ للباحثِ المجتهِدِ إلَّا النّظرُ فيها، والتَّفَقُّهُ في معانيها، ومُراعاةُ حِفْظِها، وإقامةُ الحُجَّة بها، وإلى هذا قَصَدَ المتقدِّمونَ مِن أَئِمَّةِ الدّينِ في حِفْظِ إسنادِها للمتأخِّرين؛ لتكونَ حاكمةً بين المُخْتَلِفين، وشواهدَ صِدْقٍ لِلْمُتَنَاظِرين، رضي اللهُ عنهم أجمعينَ، وَوَفَّقَ الباقينَ مِن التَّابِعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين»[٤].

وبناءً على مكانة قضية الفهم في العقل الإنساني، وما يقوم عليها مِن أمورٍ جسامٍ؛ فقد أخذتْ موضعها ونزلتْ منزلتها في حياة الأئمةِ وكتبهم ومناهجهم بشكلٍ خاصٍّ.

فكان مِن ثمارها: تلك الرابطة الوثيقة التي قامتْ بين النصِّ وواقعِه ومُحيطه، حتى أضحى الواقع ركنًا أصيلًا مِن أركان فَهْم النصِّ؛ مَن رامَ فَهْمَه دونَ وَاقِعِه؛ أُغْلِقَتْ دونه مفاتحه، وسُدَّتْ أمامه أبوابه.

وبناءً عليه قامتْ سوق النَّقْد، ونُصِبَ ميزان الكشفِ عن العِلَلِ الخفيَّة، والمعاني

(١) له ترجمة في «تاريخ مدينة السلام» (٤/ ٤٢).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٦) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٣٤٩).

(٣) «الثقات» (٩/ ٢٩٦).

(٤) «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيْدِيِّ (٤/ ٣٢١). وفيه قال ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٦/ ٢٤٣): «صديقنا أبو عبد الله محمد بن أبي نَصْرٍ الحُمَيْدِيُّ وهو مِن أهلِ العلم والفضل والتَّيَقُّظ»

الدفينة في النصوص، ومِن ثَمَّ قام منهج الأئمة وبُنِيَتْ تصرُّفاتهم في فَهْمِ النصوص على **أمرين**:

أولهما: استنطاق النصِّ والاستماع إليه، والوقوف على إشاراته وتلميحاته، ومعرفة منطوقه ومفهومه، والإمعان في الموافقة له على مُرَادِه، والسَّيْر في هواه.

وثانيهما: ربط النصِّ بالقرائن والملابسات المحيطةِ به؛ إِذْ هي الواقع الذي فيه نَبَت، وبه يحيط، وتُعَدُّ قرائن هذا الواقع هي العائلة الكبرى لهذا النَّصِّ.

ولذا وَجَبَ سَدّ منافذ الطعن والنَّقْد المتفشِّي على ألسنةِ بعضِهم اتِّكاءً على فَهْمٍ منقوصٍ منهم؛ يقوم على النَّظَرِ في النَّصِّ دون واقِعِه ومحيطِه، بعيدًا عن عائلتِه الكائنة في انتمائه العلميِّ وملابساته وقرائنه.

وطالما بَقِيَ «النصُّ» على هيئته ما بين حرفٍ وكلمةٍ، ورسمٍ وطريقةٍ؛ حتى يبعث النَّاظرُ فيه الحياةَ بما يستخرجه مِن حروفه، ويُشَيِّده على رسومِه مِن معانٍ، وما يبني عليه مِن قواعد.

فليس النصُّ صُلْبًا جامدًا، ولا ميتًا لا يعود للحياة، وإِنَّما هو كنزٌ مكنون، وبئر مستور، فيه مِن الأسرار ما فيه؛ إِنْ كان الناظر إليه مِمَّن يُجيد النظرَ في الأشياء، ويُحسن قراءة أطرافها، ويفهم لغتها وإشاراتها، رابطًا سابقها بلاحقِها، واقفًا على واقعها مُسْتَجْدِيًا له، طامعًا في مساعدتِه، للكشفِ عن مُخَبَّآتها.

وهذه العملية مِن الفهم والقراءة واستخراج المعاني الحيَّة، مِن السطور الصامتة؛ هي ما أَسْمَيْتُه مرارًا باستثمار النص، والمراد بها: استخراج المعاني الكامنة بين السطور، أو استنهاض هِمَّة النَّصِّ على رفعِ صوتِه بالحديث عَمَّا يُبْطِنه بين جنباته، والتقرُّب إليه بواقِعِه العِلْمِيِّ وانتمائِه وملابساته وقرائنه.

فهي استجداءٌ لمعانٍ ليستْ ظاهرة، مِن مبانٍ قائمة يراها الجميع، بَيْدَ أنَّ عينَ

الناظرين تختلف، كما تختلف معرفتهم بسحر عيون النَّصِّ، وما تنطق به جفونه.

والنَّصُّ وإِنْ تكلَّم مَرَّةً بحرفٍ، ونَطَق بلفظٍ؛ فهو يتكلَّم مرارًا بإشارةٍ هنا وأخرى هناك، في هدوءٍ تامٍّ.

وحين تلتقي عيون الناظرين بإشارات النصوص؛ تنساب المعاني انسياب الماء في نقائه وعنفوانه، وتخرج الحروف عن صمتِها، فتنطق بمُرَادَاتٍ لم تكن ظاهرة مِن قبلُ، فتزيد هنا، وتَسْتَدرك هناك، لتزيل عن هذا الموضعِ إشكالًا في ظاهره، وتُثَبِّت وتحسم في غيرِه مَعْنًى مُتَرَدِّدًا؛ قد آنَ له أنْ يهدأ وينعم بالسَّكِينة والاطمئنان في ربوع الرُّجحان.

وتلك قصة نصوصِنا، وأودية حروفِنا.

والمقصود مِن ذلك كلّه الإشارة إلى محاولة استخراج المعاني الخفيَّة، مِن النصوص الظاهرة، وربط هذه المعاني مع وقائع أخرى مُتَعَلِّقة بهذا النَّصِّ خاصة، أو بالقضية العلمية عامة؛ للخروج بمزيدٍ مِن الدَّرس العلمي، وحلّ قضايا كانت تنتظر مثل هذه الإشارات؛ لتأكيد هذا الرأي، أو حلّ ذاك الإشكال.

وقد آثرتُ إلقاء الضوء على هذه القضية مِن خلال **التمهيد السابق، ومباحث ثلاثة:**

أولها: قضية «عَبْد الله بنِ عُمَرَ» في باب «المُنَاوَلَةِ» مِن «صحيح البخاري»

ثانيها: تعليقةٌ على ضبط لفظٍ في مقدمة «صحيح مسلم»

ثالثها: تصويب موضعٍ في «الجامع» للخطيب.

وختمتُ ذلك بخاتمةٍ وتوصيات.

سائلًا الله عز وجل أنْ يكتبَ السَّدَاد والرشاد، وأنْ يُلْهِمَ الإخلاص.

والرجاء في أهل العلم والفضل التكرُّم بالمساعدةِ في التَّشْييد، أو التفضُّل

بالنصيحةِ والتسديد، فالصدْر رحب، والنَّفس طائعة بإذن الله تعالى، وما لرجلٍ أنْ يتمسَّك بدنيا بينما يحصد الموتُ الناسَ مِن حوله حصدًا، والله يكشف البلاء عن العباد والبلاد، ويتولَّانا وجميع المسلمين برحمته الواسعة، ويشملنا بعفوه وغفرانه، لا ملجأ ولا مَنْجَى لنا إلَّا هو سبحانه وتعالى.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

صلاح فتحي هَلَل

١٩/ ٥/ ١٤٤٢

المبحث الأول

قضية «عَبْد الله بن عُمَر» في «باب المناولة» مِن «صحيح البخاريِّ»

حيثُ قال البخاريُّ في كتاب «العِلْمِ»:

«بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ. وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ المَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الآفَاقِ. وَرَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَلِكَ جَائِزًا»

كذا وقعتْ صياغة النص في «صحيح البخاري» وفيه: «عَبْد الله بن عُمَر» مُكَبَّرًا غير منسوبٍ، ممَّا فتح الباب واسعًا لاختلاف الأنظار في المقصود به هنا.

وهذا الرسم هو الوارد المشهور المتداول فيما اطلعتُ عليه مِن مخطوطات «الصحيح»:

ومنها: نسخة نفيسة مِن رواية ابن السكن: مخطوط تازة (رقم/ ٨٨) [ق/ ١٩/ أ].

ومنها: نسخة مقابلة على نسخة السُّمَيْصاتية، مِن رواية أبي عبد الله ابن سلامة الآمديِّ، عن أبي عليٍّ الكُشَانِيِّ عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاري: مخطوط ترهان والدة السلطان، تركيا (رقم/ ٦٧) [ق/ ٦/ ب].

ومنها: رواية أبي عبد الله ابن سعادة عن الصدفي عن الباجي عن أبي ذَرٍّ، عن مشايخه الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ: مخطوط مراد ملا (رقم/ ٥٧٧) [ق/ ١٣/ ب].

ومنها: مخطوطة مكتبة أحمد الثالث، بتركيا (رقم/ ٢٤٠)، وهي مِن رواية أبي ذَرٍّ [ق/ ٦/ أ].

ومنها: قطعة مخطوطة في مكتبة الدولة، برلين (رقم/ ٤٢)، وهي مِن رواية كريمة المروزية [ق/ ٩٢].

ومنها: نسخة ابن عساكر، مِن طريق أبي الوقت، وغيره: مخطوط مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤) [ق/ ١٠/ أ].

ومنها: نسخة المنذري، مِن طريق أبي الوقت: مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٣١٨٩) [ق/ ١٥/ أ].

ومنها: نسخة شرف الدين الدمياطي، مِن طريق أبي الوقت: مخطوط تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦) [ق/ ٩/ ب].

ومنها: فروع الصغانية: مخطوط داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٦) [ق/ ١٢/ ب]، ومخطوط راغب باشا (رقم/ ٣٣٨) [ق/ ٨/ أ].

ومنها: نسخة ابن عمران التي كتبها بيده وكتب له ابنُ حجر العسقلاني إجازةً عليها: مخطوط مكتبة فيض الله أفندي، تركيا (رقم/ ٤٧٧- ٤٨٠) [ق/ ١٢/ أ].

ومنها: النسخة النفيسة التي كتبها محمد بن إبراهيم بن محمد السَّلَّامي[(١)]، وعُنِي بها سبط ابن العجمي وعليها خطُّه أيضًا: مخطوط يوسف أغا (رقم/ ١٥٧) [ق/ ١٤/ أ].

ومنها: نسخة الكازروني التي تملَّكها العلامة أحمد شاكر وعليها خطُّه: مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٢٨٤) [ق/ ١٤].

ومنها عدد مِن مخطوطات فروع «اليُونِينِيَّة»:

منها: فرع النويري (النسخة الخامسة له): مخطوط مكتبة كوبريلي، اسطنبول، (رقم/ ٣٦٢) [ق/ ٣].

وفرع البقاعي: مخطوط كوبريلي، أيضًا (رقم/ ٣٥٥) [ق/ ٧/ أ].

(١) والضبط بتشديد اللام مِن خطِّه في آخر النُّسْخَة.

وفرع ابن سالم البصري: مخطوط مكتبة يوسف أغا، قونية، تركيا (رقم/ ٥٥٥٥) [ق/ ٨/ ب].

وفرع القيصري: مخطوط مكتبة يازما، تركيا (رقم/ ٤٢٢ - ٤٣١) [ق/ ١٢/ ب].

وهو المتداول كذلك في مطبوعات «الصحيح»:

مثل: «السلطانية» (١/ ٢٣)، و«السلفية» التي قام عليها الخطيب (١/ ٣٩)، و«التأصيل» (١/ ٢٤٠)، و«بيت الأفكار» (ص/ ٣٧)، ومطبوع متن «الصحيح» مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي (١/ ٧٠).

وكذلك وقع أيضًا في مختصر البخاري للمُهَلَّب: «المختصر النصيح» (١/ ٢١٠).

وكذلك وقع في شروح «الصحيح» المطبوعة أيضًا:

مثل: «شرح البخاري» لابن بطال (١/ ١٤٦)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٢/ ٢٠)، و«التوضيح» لابن الملقن (٣/ ٢٩١)، و«عمدة القاري» للعيني (٢/ ٢٥)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ١٦٣)، و«الفجر الساطع» للشَّبِيهِيِّ (١/ ٢٠٨).

فعندهم جميعًا: «عَبْد الله بن عُمَر» مُكَبَّرًا، لا اختلاف بين جميع هذه النُّسَخ الخَطِّيَّة، أو المصادر المطبوعة في اسمِه ورسمه.

وكذلك نَسَبَهُ ابنُ حجرٍ في كلامه إلى «جميع نسخ (الجامع)» ، وتَبِعَهُ العينيُّ والقسطلانيُّ.

ورغم هذا؛ فقد استُشْكِل هذا الموضع عند شُرَّاح «الصحيح»

القول الأول:

فجرى الكَرْمَانِيُّ والشَّبِيهِيُّ وغيرُهما على أَنَّه عبد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو العُمَرِيُّ المُكَبَّر.

وإليه ذهبَ ابنُ حجرٍ أيضًا في أولِ أَمْرِه في «تغليق التعليق» ، قبل أنْ يعودَ عنه في «فتح الباري» و«انتقاض الاعتراض» ، كما سيأتي في كلامه.

القول الثاني:

وذهبَ غيرهم إلى أنَّ المراد هنا: عُبَيْد الله بن عُمَرَ العُمَرِيُّ، المضموم أوله، المُصَغَّر حَرْفًا.

وحُجَّتُهم في ذلك: ما وردَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ شِهَابٍ يُؤْتَى بِالْكِتَابِ مِنْ كُتُبِهِ فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ هَذَا كِتَابُكَ وَحَدِيثُكَ نَرْوِيهِ عَنْكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ . مَا قَرَأَهُ وَلاَ قُرِئَ عَلَيْهِ.

أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبير» (٧/ ٤٣٥)، والدُّوريُّ (٥٣٨٤)، وغيرهما.

ومِن ثَمَّ ذهبوا إلى أنَّ المراد: عُبَيْد الله، مضموم الأول.

وقد وردَ في هامش فرع «الصغانية»: مخطوط آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١) [ق/ ١٥/ أ] ما نصه: «صوابه: عُبَيْد الله بن عُمَرَ، وهو العُمَرِيُّ» ، ولم ينسب هذا التعليق لأحدٍ، وجاءت نحو هذه الإشارة باختصارٍ في هامش فرع «الصغانية» أيضًا: مخطوط اسميهان سلطان (رقم/ ٩٣) [ق/ ١٣/ أ]. وأما فرع «الصغانية»: مخطوط الفاتح (رقم/ ١٠٤٧) [ق/ ٨/ أ] فكتب في متنه «عُبَيْد الله» وكتب في حاشيته: «صوابه: عُبَيْد الله بن عُمَرَ، وهو العُمَرِيُّ» ، وكتب أمامه في حاشيته: «عبد الله خ» إشارةً إلى وروده في نسخةٍ مُكَبَّرًا. وربما أرادَ الإشارة إلى خطأ رسمِه المُكَبَّر هنا .

والفرعان (آيا صوفيا، والفاتح) مصدرهما واحدٌ، كتبهما بخطِّه: محمد بن عطا الله بن عبد الكريم بن نصر الله الشيرازيُّ، وفرغ مِن كتابة مخطوط آيا صوفيا - كما في آخره - سنة ٧٨٦:

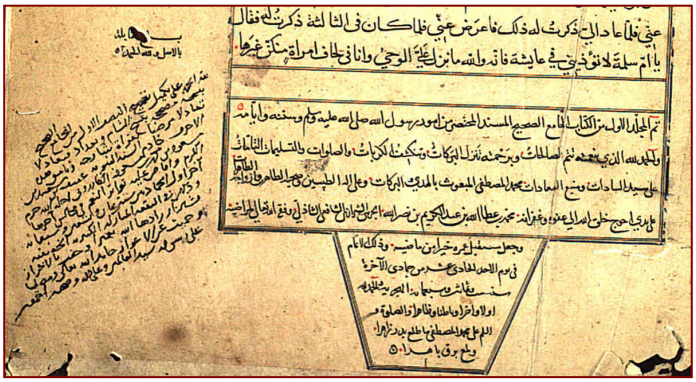

وبعد عشرة أعوامٍ سنة ٧٩٦ فرغ مِن كتابة مخطوط الفاتح، وقال في آخره ما صورته:

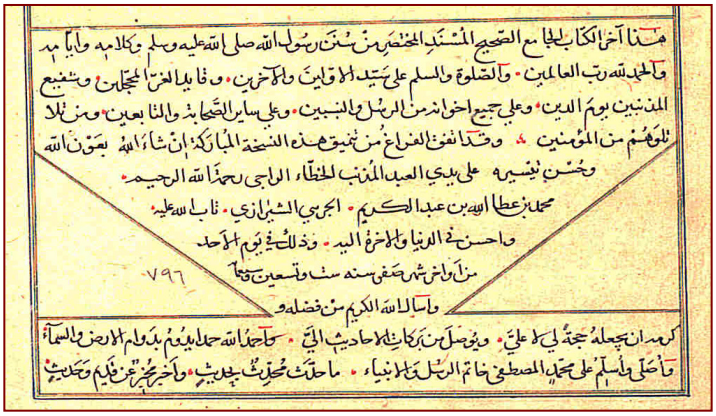

وما وقعَ في هذه الفروع المنتسبة للصغانية؛ قد ورد مثله أيضًا في متن «الصحيح» في مخطوط شهيد علي (رقم/ ٣٩٨) [ق/ ٧/ أ].

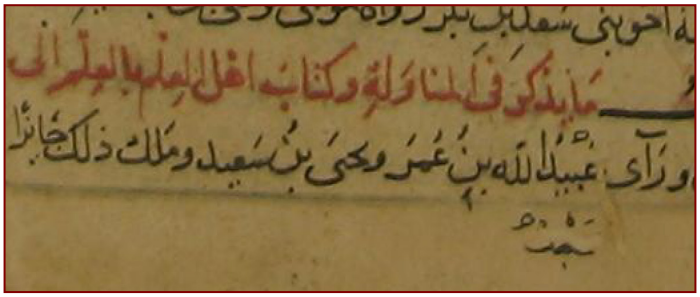

وهو النسخة ١٢ التي كتبتها امرأةٌ لم تُسَمِّ نفسَها، أجزل الله عطاءها، وقالت في آخرها ما صورته:

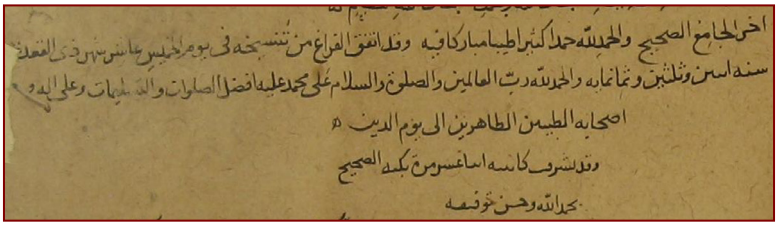

القول الثالث:

وذهبَ ابنُ حجرٍ إلى أنَّ المقصود هنا يحتمل أنْ يكون عبد الله بن عُمَرَ بن الخطاب، أو عَبْد الله بن عَمْرو بن العاص. وسيأتي.

الترجيح:

وفي القولين الأول والثاني نظرٌ؛ لمخالفتهما المشهور المتداول في النُّسَخ الخطِّيَّة العتيقة، ولورود الخبر السابق عن «عُبَيْدِ الله» - مضمومًا - في العرض لا المناولة، ولذا لم يشتهر هذا القول بين الآراء في هذا الباب.

وأما عبد الله بن عُمَر العُمَرِيُّ المُكَبَّر:

فكان ابنُ حجرٍ أيضًا قد ذهبَ إلى أنَّه المراد هنا، ثم رجعَ عنه، مُحْتَجًّا لرجوعه بقرينة الترتيب اللفظيِّ في نصِّ البخاريِّ، وتقديمه في الذِّكْرِ على يحيى بن سعيدٍ، فاتَّكأَ ابنُ حجرٍ في بيان مقصودِه على ترتيب البخاريِّ ألفاظَه في سياقِ النصِّ.

فقال في «الفتح» (١/ ١٥٤): «قوله: (ورأى عبدُ الله بن عُمَرَ) كذا في جميع نُسَخِ (الجامع): عُمَر بضم العين، وكنتُ أظنُّه العُمَرِيَّ المَدَنِيَّ، وخرَّجْتُ الأثرَ عنه بذلك في (تغليق التعليق)، وكذا جزمَ به الكَرْمَانِيُّ، ثم ظهرَ لي مِن قرينةِ تقديمهِ في الذِّكْرِ على يحيى بن سعيدٍ أَنَّه غير العُمَرِيِّ؛ لأَنَّ يحيى أكبر منه سِنًّا وقَدْرًا، فتتبعتُ فلم أجده عن عبدِ الله بن عُمَر بن الخطاب صريحًا؛ لكن وجدتُ في كتاب (الوصية)

لأبي القاسم ابن مَنْدَه مِن طريق البخاريِّ بسندٍ له صحيحٍ إلى أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ - بضم المهملة والموحدة - أنَّه أَتَى عبدَ الله بكتابٍ فيه أحاديث فقال: انظر في هذا الكتاب، فما عرفتَ منه اتركه، وما لم تعرفه امْحُه. فذَكَرَ الخبرَ، وهو أصلٌ في عرض المناولة، وعبدُ الله: يحتمل أنْ يكون هو ابن عمر بن الخطاب؛ فإنَّ الحُبُلِيَّ سَمِع منه، ويحتمل أنْ يكون ابن عمرو بن العاصي؛ فإنَّ الحُبُلِيَّ مشهورٌ بالرواية عنه» اهـ.

واعترضَ عليه العينيُّ (٢/ ٢٥) باعتراضاتٍ وقال: «فيه نظرٌ مِن وُجُوه: الأول: أَنَّ تقديم عبدِ اللَّه بن عُمَر المذكور على يحيى بن سعيد لا يستلزم أَنْ يكون هو العُمَرِيُّ المَدَنِيُّ المذكور، فمَن ادَّعى ذلك فعليه بيان الملازمة» اهـ.

وأجابه ابنُ حجرٍ في «انتقاض الاعتراض» (ص/ ١١٩) بأنَّ «التقديم يفيد الاهتمام، والاهتمام بالأَسَنِّ الأوثق؛ مُستَقْرأٌ» اهـ.

فاحتجَّ ابنُ حجرٍ بقرينة ترتيب الألفاظ داخل النصِّ الواحدِ، وأَيَّدَ حُجَّتَهُ هذه بواقعِ العلماءِ، ومنهجهم وطريقتهم في الاهتمام بالمُقَدَّم، ومِن ثَمَّ تقديم الأَسَنّ أو الأوثق أو الأكثر رتبةً مِمَّنْ يليه في سياق النصِّ.

وهو كما قال ابنُ حجرٍ؛ فقد جرتْ عادةُ أهلِ العلمِ - في كلامهم - بتقديم الأَسَنّ والأقدم وفاةً على غيرِه؛ إِلَّا أنْ يُنْظَر لمعانٍ أخرى فيجري تقديم الأصغر على الأكبر ونحو هذا عند الحاجة، وقد وقفتُ على هذا وذاك في «الصحيح».

لكن هنا قرائن تُؤَيِّد المطلوب وتشير إليه؛ كالتالي:

أولًا: تقديم الأكبر والأَسَنّ على غيره، كما تقدَّم، اتكاءً على استنطاق النصِّ، واستثمارِ هذه القرينة المذكورة في السياق، حيثُ جاءَ مُقَدَّمًا على يحيى بن سعيدٍ، كما أشارَ ابنُ حجرٍ.

ويحيى بنُ سعيدٍ: هو ابنُ قيسٍ الأنصاريُّ، قد تُوفِّي سنة ١٤٣ أو ١٤٤ وقيل: ١٤٦.

بينما مات مالكٌ إمام دار الهجرة سنة ١٧٩.

وأما عبد الله بن عُمَر بن حفص العُمَرِيُّ المُكَبَّر، فتأخَّرَتْ وفاته إلى سنة ١٧١.

نعم؛ تُوفِّي عُبَيْد الله بن عُمَرٍ العُمَرِيُّ - المضموم أوله - نحو سنة ١٤٥ أو ١٤٧، لكن اتفقتْ سائر نُسَخ «الصحيح» على تسميةِ «عَبْد الله» مُكَبَّرًا، ولا يُوجد في صَفِّ «عُبَيْدِ الله» مِن الأدلةِ ما له قوة على دَفْعِ إجماعِ نُسَخِ «الصحيح» النفيسةِ والعتيقةِ على رسمِ «عَبْدِ الله» مُكَبَّرًا.

ثانيًا: يحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ سَمِعَ مِن أنسِ بنِ مالكٍ، وقد وردتْ تسمية «عَبْد الله» بينَ أنسِ بنِ مالكٍ وبين يحيى بن سعيدٍ، وهي إشارة إلى تقدُّم عبدِ الله؛ وتقوية احتمال أنْ يكون صحابيًّا.

ثالثًا: الرواية التي أوردَها ابنُ حجرٍ عن «الوصية» لابن مَنْدَه؛ تؤيِّد حَصْرَ المطلوب هنا بصحابيٍّ.

نعم؛ ذهبَ ابنُ حجرٍ إلى تردُّد المقصود هنا بين ابنِ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما، أو ابنِ عَمْرِو بنِ العاص رضي الله عنهما؛ لكن تعقَّبه العينيُّ في ابنِ العاص، وقال: «فذاك غير صحيح، لأَنَّهُ لم يثبت في نُسْخَةٍ مِن نُسَخِ البخاريِّ إِلَّا عبد الله بن عُمَرَ، بدون الواو» اهـ. ورغم هذا قال العينيُّ: «والذي يظهر لي أَنَّ عبد اللَّه بن عُمَرَ هذا هو العُمَرِيُّ المَدَنِيُّ كما جزمَ به الكَرْمَانِيُّ؛ مع الاحتمال القوي أَنَّه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما» اهـ.

بل الظاهر الأَقْوَى أنَّه عبد الله بن عُمَر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ بدليل القرائن السابقة.

ولا يلزم هنا ورود النصّ الصريح عنه بذلك؛ فقد استدلَّ البخاريُّ بنَسْخِ عثمان - رضي الله عنه - للمصاحف وإرسالها إلى الآفاق.

فاستدلَّ البخاريُّ بالمعنى على المطلوب.

وقد قال العينيُّ في تعقُّبه على ابنِ حجرٍ: «ولا يلزم مِن عدم وجدان هذا القائل - مع تتبُّعِه - عن عبدِ الله بن عُمَرَ في ذلك شيئًا صريحًا؛ أَنْ لا يكون عنه رواية في هذا الباب» اهـ.

فالأمر لا يتوقف على اللفظ الصريح.

وقد استدلَّ البخاريُّ بمعنى صنيع عثمان رضي الله عنه، في كتابته المصاحف، والإرسال بها إلى الأمصار، فنَاسَبَ ذلك أنْ يكون قد احتجَّ بالمعنى أيضًا في صنيع ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

خاصةً وقد وردَ المعنى نفسه عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما، حيثُ كان يُجيب على الأسئلة التي تَرِد عليه، ويُرسل الفتاوى والأجوبة إلى الآفاق[(١)]. وجاء عنه أَنَّه «كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ» ، وغيره[(٢)]. وأَنَّه كانَ يكتبُ إلى غِلْمَانِهِ ومَمْلُوكِيه، و«يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَبْدَؤُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ» ، و«أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِغِلْمَانِهِ: إِذَا كَتَبْتُمْ إِلَيَّ فَابْدَأُوا بِأَنْفُسِكُمْ، وَكَانَ إِذَا كَتَبَ لَمْ يَبْدَأْ بِأَحَدٍ قَبْلَهُ»[(٣)].

فكتبَ عبدُ الله بنُ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنهما؛ بالعلم والفتوى إلى الآفاق، كما نَسَخَ عثمان - رضي الله عنه - المصحفَ وأرسلَه إلى الآفاق أيضًا.

وهذا المعنى الواردُ عنِ ابنِ عُمَرَ بن الخطاب - رضي الله عنهما - هو المقصود هنا؛ لأمورٍ:

أولها: تناغُم المعنى الوارد عنه مع المعنى الذي أفصحَ عنه البخاريُّ - رحمه الله

---

(١) ينظر: «مسائل الإمامين أحمد وابن راهويه» (١/ ٢٣٤).

(٢) ينظر: «تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي» (رقم/ ١١٥)، «طبقات ابن سعد» (٤/ ١٤٢)، «تاريخ ابن عساكر» (٣١/ ١٩١، ٣٧/ ١٣٢)، «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٣١)، «التوضيح» لابن الملقن (٢٩/ ٩٧).

(٣) «الطبقات الكبير» لابن سعد (٤/ ١٤٢).

- مِن صنيع أمير المؤمنين عثمانَ رضي الله عنه.

ثانيًا: موضع وروده في كلام البخاريِّ رحمه الله، حيثُ ذَكَرَهُ بين صَحَابيٍّ وهو أنس بن مالكٍ، وراوٍ عن صحابيٍّ وهو يحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ.

فاتَّفَقَ موضع تسميةِ ابنِ عُمَرَ بن الخطاب - رضي الله عنهما - في سياق النصِّ، وترتيبه في ألفاظ وكلام البخاريِّ، مع ورود المعنى نفسه منقولًا مرويًّا عنه.

وبذا اتفق استنطاقُ النصِّ، مع استثمار الواقع المشهور المعروف عن ابنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - على تَثْبِيت وتأكيدِ المطلوب في هذا الموضع.

ولم يرسل عثمان - رضي الله عنه - بالمصاحف إلى الآفاق إلَّا وهو يرى المناولة جائزة، والعمل بها جائز في نقْلِ العلم.

وكذلك ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، عندما كتبَ بالفتوى والعلم وأجاب على أسئلة الأمصار التي وردتْ عليه، وأرسلَها إليهم، فلم يفعل ذلك إلَّا وهو يرى المناولة جائزة أيضًا، تقوم بها حجة الجواب والتبليغ عنده، كما تقوم بها حجة العلم والمعرفة لدى الأمصار التي تصل إليها.

والمقصود الإشارة إلى كشف وتأكيد المقصود بعبدِ الله بن عُمَر - رضي الله عنهما - بناءً على سياق البخاريِّ، وترتيب ألفاظه وكلماته، وتقديمه ذِكْر عبدِ الله بنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - عقب ذِكْرِ أنسٍ - رضي الله عنه - وقبل يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ رحمه الله.

فكان في هذا الترتيب الوارد في ألفاظ البخاريِّ وكلامِه؛ إشارةً منه لبيان مقصودِه، وبذا قامَ ترتيبُه مقام التصريح الواضح.

فالتقى هذا الترتيب الوارد في كلمات النصِّ، مع الوارد المعروف عن ابنِ عُمَرَ بنِ الخطاب - رضي الله عنهما - ليتأَكَّدَ المطلوبُ في هذا الموضع،

بناءً على الْتقاء استنطاق النصِّ ودلالة ألفاظه وسياقه مِن جهةٍ؛ مع استثمار الواقع المعروف مِن جهةٍ أخرى. والله أعلم.

المبحث الثاني

تعليقةٌ على ضبط لفظٍ في مقدمة «صحيح مسلم»

حيثُ قال الإمام مسلمٌ في صدْرِ «صحيحه» مُفْصِحًا عن منهجه فيه: «ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٍ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ؛ لأَنَّ المَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ المُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفْصَلَ ذَلِكَ المَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ - إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ - أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ؛ فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى» اهـ[(١)].

وقد اختلفت النُّسَخُ الخطِّيَّةُ في ضبط «أو إسناد» ما بين الرفع، أو الكسر، والجمع بينهما، أو الاقتصار على أحدهما.

أولًا: الرفع:

حيثُ ضُبِطَتْ «أو إسنادٌ» بالرفع عطفًا على «موضع» ، وإليه ذهبَ النوويُّ في «شرحه» (١/ ٤٨ - ٤٩)، وغيره. وكذا وقعَ في نسخة المَيْدُومِيِّ النفيسة: مخطوط نور عثمانية (رقم/ ١١٨٥)، وفي عددٍ مِن النُّسَخ الخطِّيَّة الأخرى مِن «صحيح مسلمٍ»،

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٣ ط: التركية) (١/ ٤ ط: عبد الباقي) (١/ ٢٩٩ ط: التأصيل) (١/ ٢ ط: الفاريابي).

منها: مخطوطات كوبريلي (٣٦٥) و(٣٧٠)، وفيض الله (٤٩١)، وجار الله (٣٨١)، والفاتح (١١٠٥) و(١١٠٦)، وآيا صوفيا (٨٤٣)، وقليج علي (٢٦٤)، وعاطف أفندي (٥٨٩)، والأزهرية (٩٣١٩٩) و(٥٦٦٩) و(٥٩٨٠)، وبرنستون (١١٨)، وتشستربيتي (٥١٩٣)، ومكتبة جامعة الرياض (٢٨٧)، وجامعة الملك سعود (٢٤٦٨)، ورستم باشا (٢٣١)، ولالي لي (٦٢١)، ومدرسة مصلى (٦١)، والسليمانية: برتفنيال (١٤٤)، والسليمانية: حالت أفندي (٥٣)، والسليمانية: محمد أغا (٦٤)، وحكيم أوغلو (٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٩) وكتب فوقها وتحتها كلمة «صح» إشارةً إلى تأكيد رسمها بالرفع:

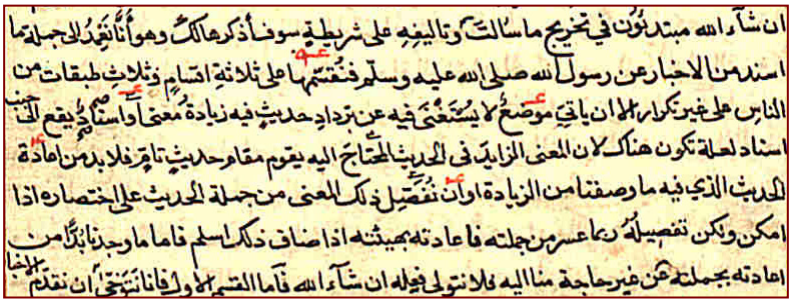

ان شآء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتاليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو أنا نعمد الى جملة ما
اسند من الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة اقسام وثلاث طبقات من
الناس على غير تكرار الا ان ياتي موضع لا يستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة معنى او استنباط يقع الى جنب
اسناد لعلة تكون هناك لان المعنى الزايد في الحديث المحتاج اليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من اعادة
الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة او ان نفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره اذا
امكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فاعادته بجملته اذا ضاق ذلك اسلم فاما ما وجدنا بدًّا من
اعادته بجملته عن غير حاجة منا اليه فلا نتولى فعله ان شآء الله فاما القسم الاول فانا نتوخى ان نقدم الاخبا

ثانيًا: الجَمْع بين الرفع والكسر:

حيثُ وردتْ مضبوطة بالرفع والكسر معًا في نُسْخَةِ القرويين العتيقة التي عُنِي بها ابنُ خيرٍ عنايةً بالغةً (٣٤٥)، وكذا رأيتُه في نسخة السلمي النفيسة: مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٦٦):

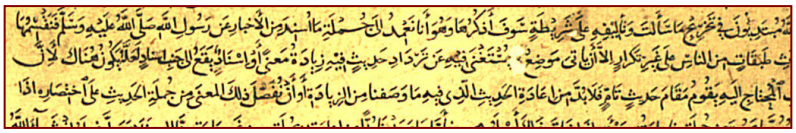

ومثله بهما أيضًا في مخطوطات: الأزهرية (٤٠٧٣)، والفاتح (١١٠٨)، وجامعة الرياض (٢٥٠١)، وجامعة الملك سعود (٥٧٨٧) وكتب عليها: «معًا» إشارةً للوجهين فيها:

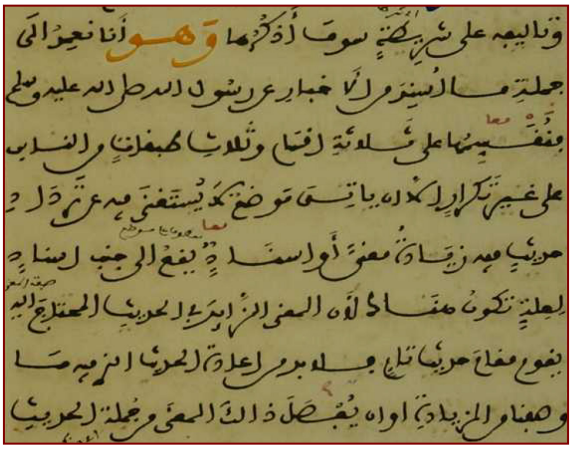

والظاهر أنَّها بالرفع والكسر أيضًا في مخطوط محمود باشا (١٣١).

وكتب في حاشية الفاتح: «(أو إسناد) قال النووي: مرفوعٌ عطفًا على موضعٍ. انتهى. فإنْ كان روايةً وإلَّا فيجوز جَرُّه عطفًا على تَرْدَاد؛ والله أعلم» اهـ.

ثالثًا: الكسر، فقط:

حيثُ وقفتُ عليها مُقْتَصَرًا على ضبطِها بالكسر فقط في مخطوطات: عاطف أفندي (٥٨٧)، والتيمورية (٤٦٩)، والأزهرية (٢٦٣٦٩)، والظاهرية (٧٢٢٤):

نعم؛ وجدتُها في مخطوط الفاتح (١١٠٢): «أو إسنادٍ» والكسر فيها ظاهرٌ؛ لكن الصواب المشهور المتداول في النُّسَخ الخطِّيَّة من دون الموحدة.

الترجيح:

ويمكن تخريج الرفع على الاستثناء في أمرين مِن قوله: «فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ»، فاستثنى أمرين: أولهما: الموضع فيه زيادةُ مَعْنًى، وثانيهما: الإسناد يقع إلى جنبِ إسنادٍ لِعِلَّةٍ تظهر.

بَيْدَ أَنَّ الأمرَ ليس كذلك عند تحليل النصِّ، الذي يُشير إلى وقوع التكرار في حالتين:

الحالة الأولى: وجودُ زيادةِ مَعْنًى في المتنِ تقتضي تكرار الحديث؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث يقوم مقام الحديثِ التَّامِّ.

فالتكرار هنا إنَّما نتج بناءً على شيءٍ متصلٍ بالمتنِ، وهو زيادة المعنى الواردة في بعضِ الطُّرُق والروايات.

الحالة الثانية: وجودُ زيادةٍ في الحديث مِن نوعٍ آخر، تتصل بالإسناد، حيثُ يقع إسنادٌ إلى جنبِ إسنادٍ لعلةٍ تكونُ هناك، نحو إثباتِ سماعٍ لراوٍ مِن شيخه، أو تثبيتِ روايةٍ، أو نفي شبهةٍ عن إسنادٍ، ونحو ذلك مِن الضرورات الإسنادية.

فالتكرار هنا إنَّما نشأ عن حاجةٍ إسناديَّةٍ، رغم عدم وجود الزيادة اللفظية في المتن.

وبعبارةٍ أخرى فإنَّ التكرار أو الزائد هنا مُتَعَلِّقٌ بحاجةِ الإسنادِ لا المتن؛ لكنَّه لأهميَّتِه وضرورته في تثبيتِ الحديث متنًا وإسنادًا؛ أصبحَ الإتيان به ضرورةً تستلزم التكرار والتّرداد، ولذا استُثْنِيَتْ هذه الضرورة أيضًا مِن اشتراط عدم التَّكْرار.

ومع ذلك فهي جزءٌ مِن الاستثناء الخارج على شرطِ عدم التَّكْرَار.

وبعبارةٍ أخرى؛ فقد اشترطَ على نفسِه عدم التكرار، واستثنى مِن ذلك مواضع الضرورات اللازمة للتكرار، وهذه المواضع: إِمَّا أنْ تكون مُتَعَلِّقَةً بالمتن فقط لزيادةِ لفظةٍ أو مَعْنًى زائدٍ فيه. وإِمَّا مُتَعَلِّقَة بالإسنادِ لسببٍ أو عِلَّةٍ تستلزم وجود أو وقوع أكثر مِن إسنادٍ للحديثِ الواحدِ.

فالأمر هنا جزءٌ مِن الاستثناء على الأصل الذي هو عدم التكرار، فاستُثْنِي مِن هذا الأصل: ما وقعَ بسببٍ في المتنِ أو بسببٍ في الإسناد، فأما الذي في المتن: فالمعنى الزائد، وأما الذي في الإسناد: فالعلَّة التي تكون هناك تستلزم تكرار الإسناد للحديث الواحد؛ لأمرٍ خاصٍّ بتثبيت الإسناد.

وقوله: «أو إسناد» يعود إلى أقرب مَذْكُورٍ في السياق وهو التّرداد، ومفاد السياق: إِلَّا أنْ يأتي موضعٌ لا يُسْتَغْنَى فيه عن ترددِ حديثٍ أو إسنادٍ؛ للأسباب التي ذَكَرَها في الحديثِ – أي المتن – أو في الإسناد.

فلفظةُ «ترداد حديث» ليس مقصودًا بها التعريف المشهور للحديث، الشامل للمتن والإسناد، في مقابل استثناءٍ آخر خاصٍّ بإسنادٍ يقع إلى جنبِ إسنادٍ، وإِنَّما هو «ترداد حديثٍ» بمعنى «ترداد متنٍ» فيه زيادة، أو إسنادٍ تستدعي الضرورة تكراره.

ويَتَأَيَّد ذلك بقوله بعده: «أو إسناد» إلى آخر كلامه؛ فلو كان المراد له في قوله: «ترداد حديث» يعني حديثًا بمعناه الواسع الشامل للمتنِ والإسناد؛ لكان كلامه عقب ذلك عن الإسناد تكرارًا للإسناد خاصةً دون المتن، مع أنَّ عبارة«ترداد حديثٍ فيه زيادةُ مَعْنًى» كانت ستشمله لو أرادَ الاقتصار في العبارة وعدم التكرار، ولو كان مقصوده بالحديث المعنى الشامل للمتن والإسنادِ معًا.

وهذا يؤكِّد أنَّه قد أراد شيئًا آخر بكلامه عن الإسناد، غير الذي سبق له بكلامه عن الحديث في قوله: «ترداد حديثٍ» ، وأنَّ المقصود بالحديث في قوله: «ترداد حديثٍ

إنَّما هو «المتن» ، فهو مِن العام الذي أُرِيد به الخاص، وليس عامًّا أو مطلقًا.

ولذا جاء عقب ذلك بالجزء الخاص بالإسناد في كلامه.

واستخدمَ «أو» بين المتن والإسناد عندما قال: «أو إسناد»؛ للإشارةِ إلى دخول هاتين القضيتين المذكورتين الخاصَّتَيْن بالمتن أو بالإسناد؛ في حَيِّز الموضع المُسْتَثْنَى في كلامِه، أي أنَّ هذا الموضع المُسْتَثْنَى إمَّا أنْ يكون مُتَعَلِّقًا بالمتنِ وزيادةِ المعنى، أو مُتَعَلِّقًا بالإسنادِ لعلَّةٍ تكون أو تظهر هناك.

فالموضع المُسْتَثْنَى شاملٌ للقضيَّتَيْن المذكورتَيْن في المتن، أو في الإسنادِ، وليس مقتصِرًا على الأولى منهما الخاصة بالمتنِ فقط؛ بل هو شاملٌ جامعٌ لهذه وتلك.

ولا ضرورة هنا تضطرُّنا لحملِ «أو إسناد» والذهاب بها لأبعد مذكورٍ في السياق وهو لفظة «موضع» ، والعطف عليها؛ مع وجود أقرب منها وهو «تَرْدَاد حديثٍ».

فالاستثناءُ هنا إنَّما هو لما يخرج عن الأصل العام، والشرط المضطرد بعدم التكرار، ويُسْتَثْنَى مِن ذلك: ترداد بعض المتون لوجود مَعْنًى زائدٍ فيها، أو ترداد بعض الأسانيد للمتن الواحد؛ لوجود ضرورة أو سببٍ أو عِلَّة تستلزم ذلك.

وهذا التفسير كلُّه مبنيٌّ على استنطاق النص، وتحليل السياق مِن داخلِه، والنظر في ألفاظه.

ثم يأتي الواقع الخارجي المتصل بالنصِّ ليحكم على هذا التحليل والاستنطاق، فيقبله أو ينفيه، وقد جاء الواقع هنا مُؤَكِّدًا مُؤَيِّدًا لما توصَّل إليه استنطاقُه وتحليلُه.

وذلك بالنظر في واقع «صحيح مسلمٍ» ، ومنهجه وطريقته في كتابه، مِن حيثُ المعنى وزيادات الألفاظ، أو مِن حيثُ الأسانيد التي كَرَّرَها فيه للمتنِ نفسِه.

فأمَّا قضية زيادات الألفاظ والمعاني وبيانها في«الصحيح»: فهي مُسْتَغْنِيَةٌ

بشُهرتها عن التمثيل لها بمثالٍ.

ويكفي هنا الإشارة لمثالٍ عن تكرار الأسانيد، أو وقوع إسنادٍ إلى جنبِ إسنادٍ لعلَّةٍ تكون.

وهو:

قول الإمام مسلم (١٨٢٨): حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَة[1]، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقَمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنَّا الْبَعِيرُ فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرَ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى النَّفَقَةِ، فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخِي أَنْ أُخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «اللَّهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ؛ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ؛ فَارْفُقْ بِهِ»

هكذا أخرجه الإمام مسلمٌ، ثم ساق بعده إسنادًا آخر لهذا الحديث، وأحال على الروايةِ السابقة، فقال: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

فوقعَ له هنا «إسنادٌ إلى جنبِ إسنادٍ» ، أي كرَّرَ ذِكْرَ إسنادٍ آخر للحديث نفسِه، وقال: «بمثله» إشارة إلى عدم الاختلاف في المتن، وإنَّما استدعتِ الضرورةُ هنا إخراج الحديث بإسنادٍ آخر؛ «لعلَّةٍ تكون» حسب تعبيره في مقدمته.

وتظهر العِلَّة هنا بمراجعة ترجمة عبد الرحمن بن شُمَاسَة، حيثُ قال أبو حاتمٍ

(١) ضبطَه القاضي عياض في «المشارق» (٢/ ٢٦٢) «بشين مضمومة ومفتوحة أيضًا وبميم مخفَّفة وآخره سين مهملة»

الرَّازِيُّ: «رَوَى عَنْ عائشةَ؛ مُرْسَلٌ»[١].

فقول أبي حاتمٍ يستلزم الانقطاع في الإسناد، بينما الرواية التي أوردها مسلمٌ صريحةٌ في سماع ابنِ شُمَاسَة مِن عائشةَ رضي الله عنها، فأرادَ مسلمٌ تأكيدَ صحة هذا السماع، وأشارَ لذلك بهذا الإسناد الثاني الذي أوردَه عقبَ الحديث ووقعَ فيه «عن حَرْمَلَة المصري» في إشارةٍ إلى أنَّه أعلمُ بابنِ شُمَاسَة المصريِّ أيضًا[٢]؛ لكونه الراوي عنه هنا مِن جهةٍ، ولكونه مِن أهلِ بلِده مِن جهةٍ أخرى، فهو أعلمُ به، وأقرب إليه مِن أبي حاتمٍ الرَّازِيِّ.

والظاهر أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ لم يُوافق أَبَاه على هذا الحُكْم أيضًا؛ فقد قال بعدما انتهى مِن حكاية كلامِ أبيه: «قلتُ: روى عن أبي ذَرٍّ؛ قال: سَمِعْتُ منه» اهـ.

وأبو ذَرٍّ الغفاريُّ رضي الله عنه: قد تُوفِّي في خلافةِ عثمانَ رضي الله عنه، سنة ٣٢، وصَلَّى عليه ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه[٣]. بينما تأَخَّرَتْ وفاةُ عائشةَ رضي الله عنه بعده إلى سنة ٥٧ أو ٥٨ [٤].

فإذا سَمِعَ مِن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه؛ فأَوْلَى أنْ يكون قد سَمِعَ مِن عائشةَ رضي الله عنها، وقد تأَخَّرَتْ وفاتُها - رضي الله عنها - بعد أبي ذَرٍّ - رضي الله عنه - بنحو خمس وعشرين سنة أو يزيد.

وفي كلامِ ابنِ أبي حاتمٍ وتعقيبه على كلام أبيه إشارةٌ لذلك، واعتراضٌ واضحٌ على ما ذَكَرَهُ أبوه؛ لكنَّه كان بارًّا بأَبِيه، جميلًا في عبارتِه معه، مُهذَّبًا مؤَدَّبًا لطيفًا رقيقًا في اعتراضه وتعقُّبِه على أبيه ثم شيخه، فاقتصرَ على الإشارة إلى روايةِ ابنِ شُمَاسَة

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤٣)، ومخطوطته الأزهرية النفيسة (ق/ ٦٧٤/ أ).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٧٢).

(٣) المصدر السابق (٣٣/ ٢٩٨).

(٤) السابق (٣٥/ ٢٣٥).

عن أبي ذَرٍّ، وتصريحه بالسَّماع منه، في إشارةٍ إلى أنَّه إنْ كان قد سَمِعَ مِن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه؛ فأَوْلَى أنْ يَثبُتَ سَماعُه مِن عائشةَ رضي الله عنها.

فأَدَّى ابنُ أبي حاتمٍ حقَّ الأُبُوَّةِ، وبَرَّ بأبيه، نعم؛ وأَدَّى حقَّ العِلْم وأمانته كذلك، فرحم الله أبا حاتمٍ وابنه وشَمِلَهما بعفوِه ورضوانه.

والمقصود الإشارةُ إلى العلة التي دفعت الإمام مسلمًا لتكرار هذا الإسناد الثاني للحديث نفسه، وفاءً بكلمتِه السابقة في مقدمته.

والمقصود أيضًا الإشارةُ إلى ترجيح الكسر على الرفع في هذا الموضع، بناءً على تحليل السِّياق الخاصِّ بالنصِّ مِن جهةٍ، مُؤَيَّدًا بواقع «صحيح مسلمٍ» مِن جهةٍ أخرى.

وبناءً على هاتين الجهتين: الخاصة بالسياق، والخاصة بواقع «الصحيح»؛ كان الكسر هنا أظهرَ حُجَّةً، وأقوَى نظرًا؛ والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

تصويب موضعٍ في «الجامع» للخطيب

أخرج الإمام أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع» عدةَ أخبارٍ في الكلام على «كَتْب الأحاديث المُعَادَة» ، فكان مِن بينها:

ما أخرجه الخطيب (٢/ ٢١١ رقم ١٦٣٤) عن محمد بن أحمد بن عَلِيٍّ الدَّقَّاق، نا أحمدُ بنُ إسحاقَ النَّهَاوَنْدِيُّ، نا ابنُ خَلَّاد، نا زَنْجُويَه بنُ محمدٍ النَّيْسَابُورِيُّ بمكةَ، نا محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ قالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ ابْنَ المَدِينِيِّ يقولُ: «التَّفَقُّهُ فِي مُعَادِ الحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»

كذا رواه الخطيبُ في كتابه ضمن أخبارِ فصلِ «كَتْبِ الأحاديثِ المُعَادَةِ» ، بينَ خَبَرَيْنِ، أحدهما قبله: وهو قول يزيد بن زُرَيْعٍ: «لأنْ أَرَى في كتابي حديثًا مَرَّتَيْن أحبُّ إِلَيَّ مِن دينارَيْنِ» وثانيهما بعده: وهو قولُ سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ « وقال له رجلٌ: هذا

الحديث مُعَادٌ – فقال: «والله لا حَدَّثْتُكُمْ كذا وكذا، أتقولُ لحديثِ رسولِ الله مُعَاد؟»

فالكلام في هذا الموضع مِن كتاب الخطيب عن الأحاديث المُعَادَة، ولا مجال هنا لاحتمالِ أخطاء النُّسَخِ الخطِّيَّةِ بعد الخطيب؛ إذ الترجمة التي كتبَها على مجموعة الأخبار ظاهرةٌ في تصحيح ورود لفظة «مُعَاد» في كلامِ ابنِ المَدِينيِّ عنده.

وتَأَكَّدَ هذا بالخبرين السابق واللاحق على كلام ابنِ المَدِينيِّ عند الخطيب، فهما يتحدَّثان عن قضية الحديث المُعَاد أيضًا.

فلا مجال هنا لاحتمال خطأ ما في نسخةِ كتاب الخطيب بعده، ونحو هذه الأعـذار، وإنما اللفظة ثابتةٌ صحيحةُ النِّسْبَةِ للخطيب وكتابه، ظاهرٌ فيها قصده لإثباتِها، والاحتجاج بها على قضية كتابة الأحاديث المُعَادَة، أو إعادة التحديث، أو الكتابة للحديث أكثر مِن مرةٍ.

وقد ختمَ الخطيبُ هذه الأخبار بقولِ ابن مَعِينٍ: «اكتُب الحديثَ خمسينَ مرةً؛ فإنَّ له آفاتٍ كثيرة»

ثم قال الخطيب عقب ذلك: «كَتْب الطرق المختلفة» وأوردَ أخبارًا أولها قولُ ابن مَعِينٍ: «لو لم نكتب الحديثَ مِن ثلاثينَ وجهًا ما عَقَلْنَاه»

والذي يظهر للمُتَدَبِّر فيما أوردَهُ الخطيبُ مِن أخبارٍ؛ أنَّها لا تُسْعِفه على مُرادِه رحمه الله، فمثلًا القولُ الذي أوردَه لابن معينٍ عن كتابةِ الحديث مِن خمسين وجهًا؛ يخرُجُ مِن المشكاة نفسها التي يخرج منها قولُ ابنِ مَعِينٍ الآخر الذي أوردَه الخطيب في الفصل التالي في كتابةِ الطرق المختلفة.

فابن مَعِينٍ يتكلَّم في قضية كتابة الحديث مِن خمسين أو ثلاثين وجهًا؛ أي كتابة الحديث مِن أكثر مِن طريقٍ؛ فكلامه حُجَّةٌ في كتابةِ الحديث مِن طُرُقٍ وأوْجُهٍ؛ لكنه ليس حُجَّةً في إعادة كتابة الحديث المكتوب عدة مرات.

بل لم تكن إعادة الحديث بالشيء اليسير أو المستملَح في الواقعِ الحديثيِّ العتيق.

وقد عقدَ ابنُ أبي شيبةَ فصلًا «في إعادةِ الحديثِ»

وأوردَ فيه (٢٧١٧٠) قولَ أَيُّوب: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَاتَ يَوْمٍ حَدِيثًا؛ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: أَعِدْهُ، فَقَالَ: إِنِّي مَا كُلَّ سَاعَةٍ أَحْلِبُ فَأَشْرَبُ»

و(٢٧١٧١) قول ابْنِ شِهَابٍ: «تَرْدَادُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ مِنْ نَقْلِ الْحِجَارَةِ»

وفي روايةٍ عن ابنِ شهابٍ – وقَالُوا له فِي حَدِيثٍ ذَكَرَهُ: أَعِدْهُ عَلَيْنَا – قَالَ: «إِعَادَةُ الْحَدِيثِ أَشَدُّ مِنْ نَقْلِ الصَّخْرِ»[(١)].

وكان أبو أُسامة حماد بن أسامة «إذا مَرَّ الحديثُ مُعَادًا قال: حامض»[(٢)].

ووجَدْنا كذلك في أهل الحديث مَن كان يخشى التحديث، ويخافُه أصلًا[(٣)]، فكيف بالإعادة؟

والمقصود الإشارة إلى دلالة الواقع الحديثي على خطأ هذا المعنى الوارد في رواية الخطيب في كون كتابة الأحاديث المُعَادَة نصف العلم؛ فلم يكن هذا المعنى معروفًا في الواقع الحديثيِّ العتيق.

بل قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ مُفْصِحًا عن هذا الواقع القديم: «باب مَن استَثْقَلَ إعادة الحديث»[(٤)]، وأوردَ فيه الأقوال السابقةَ وغيرها في شدَّة إعادة الحديث، وأنها أشدُّ مِن الصخر، وأَمَرُّ مِن العلقم، وتذهبُ بنورِه، إلى آخره.

فالوارد المعروف في الواقع الحديثيِّ القديم: هو استثقال إعادة الحديث،

(١) «المعرفة» ليعقوب (١/ ٦٣٥)، «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٧٢٩ السفر الثالث).

(٢) «سؤالات الآجُرِّيِّ» (٥٥٩).

(٣) ينظر: «المعجم» لابن الأعرابي (١/ ٦٣٥ رقم ٢٣١٢ – ٢٣١٧).

(٤) «المحدِّث الفاصل» (ص/ ٥٦٦).

وتكرير التحديث به، ومنافرة هذا الواقع للمعنى الذي وقعَ في رواية الخطيب تلك.

نعم؛ وردَ عن ابن معينٍ كما سبق - وعن غيره مِن الحُفَّاظ أيضًا - سماعُ الأحاديث مِن وجوهٍ عديدةٍ، وحرصُهم على ذلك، وإشارتهم لضرورته في كشف عِلَل الأحاديث والمرويات.

ولا تَعارُضَ بين هذا وذاك لانفكاك الجهة؛ إذ المراد باستثقال الإعادة إنَّما هو في مجلس التحديث الواحد؛ أيْ تكرير الحديث وإعادته في مجلسٍ واحدٍ أكثر مِن مرةٍ، فقد كان هذا مُسْتَثْقَلًا عليهم، خاصةً مع ما عُرِفوا به مِن حفظٍ وفَهْمٍ، بحيثُ كانت إعادة الحديث تنافر طبائعهم وما جُبِلوا عليه مِن حِفْظٍ سريعٍ.

وهذا يختلف عن سماع الحديث مِن وجوهٍ كثيرة، وفي أكثر مِن مناسبةٍ، وعلى أكثر مِن شيخٍ، والحرص على جَمْع طُرُقِه ورواياته، والرحلة في ذلك.

وأخبارهم في هذا الباب مشهورةٌ معلومةٌ.

وهذا شيءٌ آخر يختلف عن تكرير الحديث وإعادته في المجلس الواحد، أي في وقتٍ واحدٍ عند التحديث به.

والمقصود الإشارة إلى منافرة ما وقع في رواية الخطيب؛ للمعروف في الواقع الحديثيِّ العتيق.

وقد كان هذا الواقع كفيلًا بالتنبيه على إشكال اللفظ الوارد في رواية الخطيب، وتوجيه الأنظار صوب ضرورة البحث والتفتيش عن سبب هذا الأمر وملابساته.

وبالنَّظَرِ في إسنادِ النصِّ عند الخطيب؛ نجده مرويًّا عنده مِن طريق الرَّامَهُرْمُزِيِّ، فإذا رجعنا إلى كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ؛ نجد الخبر عنده بإسناده إلى عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ يَقُولُ: «التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»

هكذا أخرجه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في كتابه ومِن طريقه الذهبيُّ[(١)]، وفيه عندهما: «في مَعَاني الحديث» بدل «في مُعَادِ الحديث» التي تحرَّفَتْ في رواية الخطيب.

وكذلك نَقَلَهُ المِزِّيُّ أيضًا على الصواب[(٢)].

فظهر أَنَّ لفظ «مُعَاد الحديث» الوارد في رواية الخطيب إِنَّما هو مُحَرَّفٌ عن لفظ «مَعَاني الحديث» الوارد في كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ والذهبيِّ وغيرهما.

كما ظهرتْ أهمية الاطلاع على الواقع الحديثيِّ السائد أو المشهور بين الحُفَّاظ، في التنبيه على مثل هذه المواضع المُحَرَّفة، واستدعاء البحث والتفتيش بغية الوصول إلى حقيقتها المُنَافِرة للواقع الحديثيِّ المتداول؛ إذ الواقع هو الكاشف الأول للتحريف الواقع في رواية الخطيب؛ لأنَّ أحدًا لا يمكنه احتمال وجود تحريفٍ في هذا الموضع؛ لوجود المعنى نفسه قبله وبعده عنده الخطيب، فضلًا عن ترجمةِ الخطيب المتناغمةِ مع الأخبار التي أوردها، خاصةً أنَّ مراجعة كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ قد لا تُسْعف الناظر في كشف المطلوب، فلا يظهر معنى الخبر مِمَّا قبله وبعده عنده، وإِنْ أمكنَ ظهوره وكشفه مِن ترجمةِ الباب عنده؛ لكنها بعيدةً شيئًا ما عن موضعِ الخبرِ؛ مِمَّا قد يفتح الباب واسعًا أمام احتمال التحريف والتصحيف في كتاب الرَّامَهُرْمُزِيِّ، اتِّكاءً على سردِ الأخبار وترجمةِ الباب الظاهرة عند الخطيب.

ومِن هنا تبرز أهمية الواقع الحديثيِّ، والقرائن الخارجيَّة في كشفِ الخللِ الواردِ في ألفاظِ النصِّ.

(١) «المحدِّث الفاصل» (ص/ ٣٢٠، رقم ٢٢٢)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٦٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١/ ١١٢).

خاتمة وتوصيات

وإذْ قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فتجدر الإشارة لشيءٍ مِن النتائج والتوصيات التي تَجَلَّتْ أثناء البحث؛ فمنها:

أولًا: ضرورة الاتِّكاء في تفسير النصِّ على الواقع المتَّصِل بالنصِّ، مقترنًا بالتحليل الداخليِّ للنصِّ، وبيان خطأ الاقتصار على أحد الأمرَيْن دون الآخر، فليس الواقع بمُغْنٍ عن التحليل الداخلي للنصِّ، وليس التحليل الداخلي بمُغْنٍ عن ربطِ النصِّ بواقعِه، واستثمار هذا الواقع في كشف معنى النصِّ، ومعرفة المراد منه.

ثانيًا: سدُّ منافذ النَّقْد والطعن في النصوص بناءً على فَهْمٍ منقوصٍ، يقوم على عزلةٍ مضروبةٍ على النصوص، تأخذ منها ما تريد بعيدًا عن واقِعِها وملابساتها وقرائنها، وهي الطريقة القاصرة المُتَّبَعَة في الدراسات المعادية للسُّنَّةِ عامةً، وللصحيحين أو أحدهما خاصة.

وقد تَجَلَّتْ هذه الطريقة القاصرة بوضوح في كلام الشانئين للبخاريِّ و«صحيحه»، فتراهم يعمدون للكتاب مباشرةً، فيأخذون المعاني بالشَّبَه في الألفاظ، دون معرفةٍ بالواقع والملابسات، أو درايةٍ بالتحليل الداخلي للنصِّ، فيخونون العلم والمنهج، كما يخونون الأمانة والسَّبِيل. وحَدِّث ولا حرج عن آثار تلك الأبحاث القاصرة، والنتائج التي تصل إليها، حيثُ يزعم أصحابها شيئًا ويتكلَّمون في آخر؛ جهلًا بالمطلوب، وتعجُّلًا للنتائج بغير دليلٍ أو برهانٍ مِن تحليلٍ أو واقعٍ محيطٍ؛ فالله المستعان.

ثالثًا: وبناءً عليه يعيد البحث المطالبة بضرورة إدخال دراسة مناهج كتب السُّنَّةِ عامة، و«الصحيحين» خاصةً، في مراحل الدراسة المختلفة في العالم الإسلامي، وعدم الاقتصار على الجامعات والمعاهد المتخصِّصة في العلوم الشرعية فقط، والعناية بذلك عنايةً بالغةً. والله يهدي الخَلْق إلى الحقِّ. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

المخطوطات:

١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مخطوط الأزهرية.

صحيح البخاري:

٢- مخطوط اسميهان سلطان (رقم/ ٩٣).

٣- مخطوط الفاتح (رقم/ ١٠٤٧).

٤- مخطوط آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١).

٥- مخطوط تازة (رقم/ ٨٨).

٦- مخطوط تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦).

٧- مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٢٨٤).

٨- مخطوط جامعة الملك سعود (رقم/ ٣١٨٩).

٩- مخطوط داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٦).

١٠- مخطوط راغب باشا (رقم/ ٣٣٨).

١١- مخطوط شهيد علي (رقم/ ٣٩٨).

١٢- مخطوط طرخان والدة السلطان، تركيا (رقم/ ٦٧).

١٣- مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٥٥).

١٤- مخطوط مراد ملا (رقم/ ٥٧٧).

١٥- مخطوط مكتبة أحمد الثالث، بتركيا (رقم/ ٢٤٠).

١٦- مخطوط مكتبة الدولة، برلين (رقم/ ٤٢).

١٧- مخطوط مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤).

١٨- مخطوط مكتبة فيض الله أفندي، تركيا (رقم/ ٤٧٧ ـ ٤٨٠).

١٩- مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢).

٢٠- مخطوط مكتبة يازما (رقم/ ٤٢٢ ـ ٤٣١).

٢١- مخطوط مكتبة يوسف أغا (رقم/ ٥٥٥٥).

٢٢- مخطوط يوسف أغا (رقم/ ١٥٧).

صحيح مسلم:

٢٣- مخطوط (١١٠٦).

٢٤- مخطوط الأزهرية (٢٦٣٦٩).

٢٥- مخطوط الأزهرية (٤٠٧٣).

٢٦- مخطوط الأزهرية (٥٦٦٩).

٢٧- مخطوط الأزهرية (٥٩٨٠).

٢٨- مخطوط الأزهرية (٩٣١٩٩).

٢٩- مخطوط التيمورية (٤٦٩).

٣٠- مخطوط السليمانية: برتفنيال (١٤٤).

٣١- مخطوط السليمانية: حالت أفندي (٥٣).

٣٢- مخطوط السليمانية: محمد أغا (٦٤).

٣٣- مخطوط الظاهرية (٧٢٢٤).

٣٤- مخطوط الفاتح (١١٠٢).

٣٥- مخطوط الفاتح (١١٠٥).

٣٦- مخطوط الفاتح (١١٠٨).

٣٧- مخطوط القرويين (٣٤٥).

٣٨- مخطوط آيا صوفيا (٨٤٣).

٣٩- مخطوط برنستون (١١٨).

٤٠- مخطوط تشستربيتي (٥١٩٣).

٤١- مخطوط جار الله (٣٨١).

٤٢- مخطوط جامعة الرياض (٢٥٠١).

٤٣- مخطوط جامعة الملك سعود (٢٤٦٨).

٤٤- مخطوط جامعة الملك سعود (٥٧٨٧).

٤٥- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٦).

٤٦- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٧).

٤٧- مخطوط حكيم أوغلو (٢٦٩).

٤٨- مخطوط رستم باشا (٢٣١).

٤٩- مخطوط عاطف أفندي (٥٨٧).

٥٠- مخطوط عاطف أفندي (٥٨٩).

٥١- مخطوط فيض الله (٤٩١).

٥٢- مخطوط قليج علي (٢٦٤).

٥٣- مخطوط كوبريلي (٣٦٥).

٥٤- مخطوط كوبريلي (٣٧٠).

٥٥- مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٦٦).

٥٦- مخطوط لالي لي (٦٢١).

٥٧- مخطوط محمود باشا (١٣١).

٥٨- مخطوط مدرسة مصلى (٦١).

٥٩- مخطوط مكتبة جامعة الرياض (٢٨٧).

٦٠- مخطوط نور عثمانية (رقم/ ١١٨٥).

المطبوعات:

٦١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣.

٦٢- الإكمال، لابن ماكولا، المحقق: العلامة المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى، ١٤١١، ١٩٩٠م.

٦٣- انتقاض الاعتراض، لابن حجر، المحققان: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط: أولى، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

٦٤- تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي، المحقق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٥- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١ (٢٠٠٣ م).

٦٦- تاريخ الدوري، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط: أولى، ١٣٩٩، ١٩٧٩م.

٦٧- التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الثالث، المحقق: صلاح فتحي هَلَل، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، ط: أولى، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.

٦٨- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.

٦٩- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

٧٠- تذكرة الحفاظ، للذهبي، المحقق: العلامة المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى، ١٤١٩، ١٩٩٨م.

٧١- تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي، المحقق: غنيم عباس، وآخرون، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة، ط: أولى، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٧٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزفي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

٧٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢ (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).

٧٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، أبو حفصٍ المعروف بابن الملقِّن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، ط: أولى، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.

٧٥- الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، بالهند، ط: أولى، ١٣٩٣، ١٩٧٣م.

٧٦- الجامع الصحيح للبخاري، مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشْمَيْهَنِيِّ والمُسْتَمْلِي والسَّرْخَسِيِّ، المحقق: عبد القادر شيبة الحمد، الناشر: المحقق نفسه، ط: أولى، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.

٧٧- الجامع، للخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، السعودية، ١٤٠٣، ١٩٨٣م.

٧٨- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، المحقق: العلامة المعلمي، تصوير: دار إحياء التراث، بيروت، ط: أولى، ١٣٧١، ١٩٥٢م.

٧٩- الجمع بين الصحيحين، للحُمَيْدِيِّ.

٨٠- سؤالات الآجُرِّيِّ.

٨١- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٨٢- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، المحقق: ياسر إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية،

ط: ٢، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.
٨٣- شرح مسلم، للنووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: ٢، ١٣٩٢.
٨٤- صحيح البخاري: الطبعة السلفية.
٨٥- صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الناشر: دار بيت الأفكار، ١٤١٩، ١٩٩٨م.
٨٦- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (١/ ٣٩)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط: أولى، ١٤٢٢ هـ.
٨٧- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.
٨٨- صحيح مسلم: الطبعة التركية. طبعة عبد الباقي. طبعة التأصيل. طبعة الفاريابي.
٨٩- الطبقات الكبير، لابن سعد، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: أولى، ٢٠٠١.
٩٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للشيخ الإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار الفكر، مصورًا عن الطبعة المنيرية.
٩١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.
٩٢- الفجر الساطع على الصحيح الجامع، المؤلف: محمد الفضيل بن الفاطمي الشَّبِيهِيّ، المحقق: د. عبد الفتاح الزِّنيفي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية.
٩٣- الكواكب الدراري، للكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: ٢، ١٤٠١، ١٩٨١م.
٩٤- المحدث الفاصل، لابن خلاد الرامهرمزي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٤.
٩٥- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م.
٩٦- مسائل الإمامين أحمد وابن راهويه، رواية إسحاق بن منصور، المحقق: خالد الرباط وآخرون، الناشر: دار الهجرة، السعودية، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.
٩٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي،

الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٩٨- المصنف، لابن أبي شيبة، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القِبلة، جدّة، السعودية، ط: أولى، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.

٩٩- المعجم، لأبي سعيد ابن الأعرابي، المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط: أولى، ١٤١٨، ١٩٩٧م.

١٠٠- المعرفة، ليعقوب بن سفيان، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠١، ١٩٨١م.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر: ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
waqf.journal@gmail.com